

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في
الصحافة الوطنية

11/03/2015

Elections: El Yazami veut des observateurs d' organisations internationales

Dans Politique 9 mars 2015 0 16 Vues

Dans le cadre des recommandations présentées au gouvernement, le conseil national des droits de l'homme a appelé à l'élaboration d'une loi relative à l'observation indépendante et neutre, répondant aux dispositions de la constitution, ainsi qu'aux normes internationales.

Selon Alakhbar, le CNDH voit, en sa qualité d'institution habilitée à observer les élections et coordonner l'accréditation des observateurs, qu'il est nécessaire d'élargir l'application de la loi numéro 30.11 à l'observation indépendante et neutre des élections, et d'insérer les organisations internationales intergouvernementales sur la liste des instances habilitées à l'observation. La participation des représentants des ministères de la justice, de l'intérieur, des affaires extérieures et de la communication aux travaux de la commission spéciale d'accréditation des observateurs est recommandée.

Le CNDH a appelé, ajoute le quotidien, à permettre aux organisations, dont les demandes d'accréditation seraient rejetées, de présenter des recours auprès du tribunal administratif de Rabat, et aux observateurs dont les cartes auraient été retirées de recourir au tribunal administratif territorialement compétent. Le conseil a appelé aussi au droit des observateurs à une assurance pour les risques, et à l'établissement de dispositions spéciales pour les interprètes accompagnant les observateurs internationaux.

<http://article19.ma/accueil/archives/8654>



70 مليون أورو من الاتحاد الأوروبي للدعم إصلاح العدالة بالمغرب

1620/2



إحدى جلسات البرلمان الاتحاد الأوروبي

■ أخبار اليوم ■

هوك بايت، ساعل مؤخرا المفوضية الأوروبية بشأن المبادرات التي تتخذها لمواكبة التقدم الديمقراطي الذي يعرفه المغرب. وأكد بايت في سؤاله أن «المغرب ماض بشكل واضح في طريق الانتقال» الديمقراطي والسوسيو-اقتصادي، مشيرا إلى أن انتخابات 2011 كانت «دليلا آخر» على التزام المغرب بتعزيز الديمقراطية. كما أبرز النائب الأوروبي جهود المغرب في مجال النهوض بحقوق الإنسان، مؤكدا، بهذا الخصوص، أن «المجلس الوطني لحقوق الإنسان يقوم بعمل يستحق التنويه في مجال الرصد والاقتراحات».

مساعدة مباشرة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، مضيئة أنه في إطار احترام مبادئ سياسة الجوار الجديدة، عزز الاتحاد الأوروبي دعمه المباشر للمجتمع المدني المغربي العامل في مختلف المجالات مثل (الدفاع) عن حرية التعبير، والإعلام، وحقوق المرأة، والمجال الاجتماعي. وقالت إن الاتحاد الأوروبي سيواصل في المستقبل تقديم دعمه للمجتمع المدني المغربي وتحسين نجاعة الفاعلين فيه ومنظماته في مبادراتها التحسيسية والحوارية. وكان النائب الأوروبي الاشتراكي البلجيكي،

بهذا الخصوص دعم إصلاح منظومة العدالة ببرنامج بقيمة 70 مليون أورو. وأبرزت موغريني، في جوابها باسم المفوضية الأوروبية، والذي نشر أمس الاثنين، المبادرات التي يقودها الاتحاد الأوروبي لدعم مسار الإصلاحات الديمقراطية التي أطلقها المغرب، خاصة لمواكبة تفعيل الدستور الجديد ليوليوز 2011. وتكررت الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي ببرنامج بقيمة 45 مليون أورو تم إطلاقه مؤخرا لتشجيع مبادرات الحكومة المغربية الرامية إلى تشجيع المساواة بين الرجال والنساء. كما أشارت إلى أن الاتحاد قدم

أعلنت الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية ونائبة رئيس المفوضية الأوروبية فيديريكا موغريني، عن اعتزام الاتحاد الأوروبي إطلاق برنامج بقيمة 70 مليون أورو موجه لدعم المغرب في ورش إصلاح منظومة العدالة. وأشارت موغريني، في معرض جوابها على سؤال مكتوب للنائب الأوروبي الاشتراكي البلجيكي هوك بايت، إلى أن الاتحاد الأوروبي يعبئ مختلف آلياته التعاونية بهدف دعم الإصلاحات الاقتصادية التي أطلقها المغرب، ويعتزم

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال - خريبكة تدعو إلى تدخل مختلف الفاعلين للنهوض بالواقع الصحي بإقليم خريبكة

و.م.و
10.03.2015
h4509

شارك

أضف تعليق (0)

خريبكة 10 مارس 2015/ومع/ دعت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال-خريبكة، إلى ضرورة واستعجالية تدخل كل الفاعلين المؤسساتيين وغير المؤسساتيين من أجل النهوض بالواقع الصحي بإقليم خريبكة .

وأكد رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان السيد علال البصراوي، خلال لقاء نظم مساء أمس الاثنين وخصص لتقديم خلاصات تقرير حول واقع الخدمات الصحية بالمستشفى الإقليمي لخريبكة، أن اللجنة شددت على ضرورة ترفع الفاعلين المحليين والجهويين لإحداث كلية الطب بالجهة من أجل سد الخصاص الكبير من الأطر الطبية ورفع مستوى المتوفر منها.

وأضاف أن توصيات اللجنة، التي تضمنها التقرير، تؤكد على أهمية دور الإعلام والمجتمع المدني في التحسيس خاصة في ما يتعلق بضرورة احترام التسلسل العلاجي، والتعريف بنظام (راميد) لتجاوز حالات الاحتقان التي يخلقها سوء فهم هذا النظام من طرف كثير من المرتفقين، وتحليل الممارسة في قطاع الصحة محليا ومناهضة كل الممارسات الخارجة عن القانون، وكذا ضرورة التواصل بين الإدارة الصحية ومختلف العاملين بالقطاع ومكونات المجتمع المدني وإشراكها عبر تنظيم لقاءات وشراكات.

وأبرز أن التقرير أوصى بتبني المقاربة الحقوقية في التعامل مع مختلف المرتفقين بدون وصم أو تمييز، واعتماد الشفافية والحكامة الجيدة في تدبير الصفقات العمومية التي تخص قطاع الصحة، وتأهيل المستوصفات لتخفيف الاكتظاظ بالمستشفى الإقليمي، وتأهيل مؤسسات العلاجات الصحية الأساسية بالعالم القروي، وتعزيز التدبير المعلوماتي للمستشفى، خاصة وضع شبكة معلوماتية داخلية.

ودعا التقرير الموضوعاتي إلى "مراعاة الخصاص على مستوى الإقليم عند تعيين الأطباء الجدد وباقي الموظفين بقطاع الصحة، وتعزيز الموارد البشرية ذات العلاقة بالخدمات الصحية الأساسية خاصة الأطر ذات علاقة بصحة الأم والطفل، وتوفير الأمن داخل المرافق الصحية حماية للأطر المرتفقين، وتفعيل هيئات التدبير الخاصة بالمستشفى (مجلس الأطباء وأطباء الأسنان والصيدالة، لجنة محاربة التعفنات المكتسبة بالمستشفى، مجلس الممرضين والممرضات)". وأكد أن هذا التقرير طالب أيضا بإحداث لجنة تدبير المركب الجراحي، وتوفير آلة لحرق المنتوجات والنفايات الطبية حماية للصحة العامة وسلامة البيئة، وتأهيل الموارد البشرية من خلال وضع برنامج للتكوين والتكوين المستمر قصد مواكبة كافة الأطر للمستجدات التي يعرفها الحقل الصحي، وتوفير الشروط الذاتية المادية و البشرية لإنجاح نظام (راميد) محليا".

يذكر أن إعداد هذا التقرير، الذي أجرته اللجنة بعد الزيارة الميدانية التي قامت بها للمستشفى الإقليمي الحسن الثاني بخريبكة ولقاءاتها مع مختلف الفاعلين في قطاع الصحة بالإقليم، يأتي في إطار ممارسة اللجنة لاختصاصاتها واهتمامها بأوضاع القطاع الصحي بالإقليم اعتبارا لكون الحق في الصحة واحد من أهم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام ومن الحقوق الأكثر استعجالية في الجهة.

ج / ن م ف ت

الوردي و الصبار وبنحمة و العثماني في ندوة 'الإجهاض' بالرباط

Share on twitter Share on linkedin Share on facebook More Sharing Services

زنقة 20 . الرباط

علم موقع زنقة 20 من مصدر موثوق بوزارة الصحة، أن وزير الصحة "الحسين الوردي"، سينشط بصفته الوزارية للقاء التشاوري حول "الإجهاض"، التأطير القانوني ومتطلبات السلامة الصحية" غداً الأربعاء.

و فضلا عن وزير الصحة، فان اللقاء، سيحضره أيضاً "سعد الدين العثماني" الطبيب النفسي ووزير الخارجية السابق، إضافة الى حضور كل من "محمد الصبار" عن "المجلس الوطني لحقوق الانسان" و ممثل عن وزارة العدل والحريات و "مصطفى بنحمة" عن المجلس العلمي الأعلى، فضلاً عن منظمات دولية ووطنية وأطباء متخصصون.

ويهدف اللقاء الوطني التشاوري، إلى الإسهام في إغناء النقاش الوطني حول هذه الإشكالية الاجتماعية، التي تهدد الأمن والسلامة الصحية بالمغرب، لفئات عريضة من المواطنين.

و حسب مصادرنا، فان اللقاء، سيتشكل من ثلاث جلسات بعد الجلسة الافتتاحية التي سيلقي خلالها الحسين الوردي كلمة افتتاحية، وستتميز الجلسة الأولى بتقديم ثلاث عروض، الأول للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والثاني لوزارة العدل والحريات، والثالث يقدمه مصطفى بن حمزة، رئيس المجلس العلمي المحلي لوجدة، وعضو المجلس العلمي الأعلى، حول الموقف الديني، أما الغرض الرابع والأخير، ضمن الجلسة الأولى من الملتقى، فيقدمه الدكتور سعد الدين العثماني، الطبيب النفسي، ووزير الخارجية السابق، حول موضوع، "الاستعجالية الاجتماعية لتعديل قانون الإجهاض". وستخصص الجلسة الثانية لمداخلات المنظمات الدولية، بينما ستعرف الجلسة الثالثة، مداخلات للهيئات الحقوقية ومنظمات المجتمع المدني، وُحددت في خمس مداخلات، الأولى لرئيس الجمعية المغربية للتخطيط العائلي، والثانية لرئيس الجمعية الملك لطب النساء والتوليد، والثالثة للبروفيسور شفيق الشرايبي، رئيس الجمعية المغربية لمكافحة الإجهاض السري، ثم مداخلة رابعة باسم بيت الحكمة، وأخيراً مداخلة لتنسيقيات الجمعيات النسائية. وسيختتم الملتقى بجلسة ختامية، بعد مناقشة يرتقب أن يشارك فيها ثلة من الخبراء وفعاليات من الهيئات الحقوقية، ومنظمات المجتمع المدني الفاعلة في هذا المجال، فضلاً عن مجموعة من الخبراء الوطنيين ذوي الاختصاص، بالإضافة إلى ممثلي المنظمة العالمية للصحة وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

<http://rue20.com/news/item/43430>

المغرب ينوه بالتفاعل البناء مع المقرر الأممي الخاص المعني بالتعذيب

نوه المغرب، يوم الاثنين بجنيف، بالتفاعل البناء مع المقرر الأممي الخاص المعني بالتعذيب، وذلك في إطار انفتاحه على أصحاب ولايات المساطر الخاصة.

وقال السفير الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة بجنيف، السيد محمد أوجار، خلال نقاش تفاعلي مع المقرر الأممي بمناسبة الدورة 28 لمجلس حقوق الإنسان، إن المغرب يحرص على ضمان أفضل ظروف الزيارة لأصحاب ولايات هذه المساطر.

وذكر في هذا الصدد بالزيارة التي قام بها المقرر الأممي الخاص حول التعذيب، السيد خوان منديز، مؤكداً أن التوصيات التي تمت صياغتها بالمناسبة تحظى بكامل الاهتمام الضروري من أجل تفعيلها.

وأضاف أن "هذه التوصيات شكلت موضوع تقرير بخصوص مرور نصف المدة سنة 2014"، مشيراً إلى أن هذا التفاعل مع السيد منديز سيتواصل في إطار زيارة متابعة سيتم تحديد موعدها باتفاق مشترك.

وفي معرض حديثه عن التقرير الموضوعاتي حول احتجاز الأطفال والقاصرين الذي قدمه المقرر أمام مجلس حقوق الإنسان، أكد السفير أن وضع الأطفال والقاصرين رهن الاعتقال لا يتعين اللجوء إليه إلا كوسيلة أخيرة ولأقصر مدة ممكنة.

وأبرز أن إجراء الاعتقال هذا، لا يتعين أن يطبق إلا في الحالات الاستثنائية كما تنص على ذلك اتفاقية حقوق الطفل، وقواعد هافانا، وقواعد بكين وتوجيهات الرياض.

وأكد أوجار أن هذه القضية تحظى في المغرب بكل الاهتمام المطلوب، مبرزاً على الخصوص أن حماية الأحداث الجانحين تضمنها العديد من المقتضيات التشريعية والتنظيمية.

وأشار إلى أنه من ضمن هذه المقتضيات، أن وضع قاصر في مؤسسة حبسية يشكل إجراء استثنائياً يمكن للقاضي أن يلجأ إليه في حالة قصوى ولفترات محدودة.

وأضاف أن القاصر الذي يتراوح سنه ما بين 12 و18 سنة لا يمكن أن يودع بمؤسسة حبسية إلا إذا اتضح أن هذا الإجراء لا يحيد عنه أو إذا استحال اتخاذ تدبير آخر.

وقال "إن القاصرين يتم عزلهم عن باقي المعتقلين، ووضعهم، في حدود الممكن، في مؤسسات تقع بالقرب من مقر سكني أسرهم ومكان إعادة إدماجهم"، مضيفاً أن قاضي الأحداث مكلف بالاطلاع على وضعيتهم مرة واحدة في الشهر على الأقل.

كما أشار السيد أوجار إلى أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يقوم، في إطار مهمة المراقبة والوقاية، بزيارات للمؤسسات السجنية، ومراكز حماية الطفولة وإعادة الإدماج، والمستشفيات ومراكز احتجاز المهاجرين في وضعية غير شرعية.

من جهة أخرى، استعرض الدبلوماسي المغربي، خلال نقاش مع المقرر الأممي الخاص المعني بوضعية المدافعين عن حقوق الإنسان ميشيل فورست، التدابير التشريعية المتخذة لإشاعة مناخ جيد دائم للمجتمع المدني للمساهمة في الدفاع عن حقوق الإنسان.

وأكد أنه يتشاطر مع المقرر الرأي القائل بأن المسؤولية الرئيسية تقع على الدولة في الحرص على أن يتمكن المدافعون عن حقوق الإنسان من ممارسة أنشطتهم في إطار وطني تنظمه نصوص تشريعية وتنظيمية ملائمة، مع أخذ الخصوصيات الإقليمية والجهوية في الاعتبار.

(ومع-09/03/2015)

<http://www.maroc.ma/ar/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%8A%D9%86%D9%88%D9%87-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B9%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D8%A1-%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%85%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B5-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%86%D9%8A-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%B0%D9%8A%D8%A8%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1>

70 مليون أورو... دعم جديد من الاتحاد الأوروبي لتطوير ورش إصلاح العدالة

في برلمان-كوم-وم-ع

أعلنت الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية فيديريكا موغريني، عن التزام الاتحاد الأوروبي بإطلاق برنامج بقيمة 70 مليون أورو موجهة لدعم المغرب في ورش إصلاح منظومة العدالة وأشارت موغريني، في معرض جوابها على سؤال مكتوب للنائب الأوروبي الاشتراكي البلجيكي هوك بايت، إلى أن الاتحاد الأوروبي يصبغ مختلف آلياته التعاونية بهدف دعم الإصلاحات الاقتصادية التي أطلقها المغرب، ويمتزم بهذا الخصوص دعم إصلاح منظومة العدالة ببرنامج بقيمة 70 مليون أورو.

وأبرزت موغريني، في جوابها باسم المفوضية الأوروبية، والذي نشر اليوم الاثنين، المبادرات التي يقودها الاتحاد الأوروبي لدعم مسار الإصلاحات الديمقراطية التي أطلقها المغرب، خاصة لمواكبة تفعيل الدستور الجديد ليوليوز 2011.

وذكرت الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي ببرنامج بقيمة 45 مليون أورو تم إطلاقه مؤخرا لتشجيع مبادرات الحكومة المغربية الرامية إلى تشجيع المساواة بين الرجال والنساء.

كما أشارت إلى أن الاتحاد قدم مساعدة مباشرة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والسندوية الوزارية لحقوق الإنسان، مضيفة أنه في إطار احترام مبادئ سياسة الحوار الجديدة، عزز الاتحاد الأوروبي دعمه المباشر للمجتمع المدني المغربي العامل في مختلف المجالات مثل (الدفاع) عن حرية التعبير، والإعلام، وحقوق المرأة والمجال الاجتماعي.

وقالت إن الاتحاد الأوروبي سيواصل في المستقبل تقديم دعمه للمجتمع المدني المغربي وتحسين نجاعة الفاعلين فيه، ومنظماته في مبادراتها التحسيسية والحوارية.

وكان النائب الأوروبي الاشتراكي البلجيكي، هوك بايت، سأل مؤخرا المفوضية الأوروبية بشأن المبادرات التي تتخذها لمواكبة التقدم الديمقراطي الذي يعرفه المغرب.

وأكد بايت في سؤاله أن "المغرب ماض بشكل واضح في طريق الانتقال الديمقراطي والسوسيو-اقتصادي، مشيرا إلى أن انتخابات 2011 كانت "دليلا آخر" على التزام المغرب بتعزيز الديمقراطية.

كما أبرز النائب الأوروبي مخطوات المغرب في مجال التفاوض بحقوق الإنسان، مؤكدا بهذا الخصوص، أن "المجلس الوطني لحقوق الإنسان يقوم بعمل يستحق التأييد في مجال الرصد والاقتراحات".

حملات انتخابية في ثكنات عسكرية!

محمد الأشهب

إذا كانت المهمة الاستشارية التي يضطلع بها «المجلس الوطني لحقوق الإنسان» أهله لأن يقدم المزيد من الاقتراحات البناءة، على مستوى تحسين سجل البلاد في احترام أوضاع حقوق الإنسان، فإن ثمة خطوطاً حمراء يتعين عدم الاقتراب منها، إلا في نطاق منظور سياسي شامل، لا يتعلق بدور المجلس، بل بمجمل مكونات المشهد السياسي.

وهذه المرة الأولى التي يتجاوز فيها المجلس حدود صلاحياته، ويكاد ينصب نفسه وصياً على الأحزاب السياسية، علماً أن مهمته الأساسية تكمن في رفع لواء التحديات التي تطل أوضاع حقوق الإنسان، وليس التطاول على بنى الدولة القائمة، بما قد يفتح الباب واسعاً أمام المجهول. فبعض الأبواب الموصدة يكفي فتح شقوق في بنيتها لتتسرب أشياء ليست في الحسبان، ولا نحتاج إلى تذكير الإخوة في المجلس أن تردي الحياة السياسية إبان فترة الاستفتاء تسللت منه مغامرات غير محمودة.

لعل أبرز هذه الخطوط أن مشاركة حاملي السلاح من أفراد القوات المسلحة الملكية والدرك والأمن والقوات المساعدة، في الاستشارات الشعبية، كانت تختص فقط بالقضايا ذات الطابع الوطني، مثل الاستفتاءات الدستورية، كونها تمم كافة المغاربة ومنهم حاملي السلاح كمواطنين، على اختلاف مهنتهم ومشاربهم واتجاهاتهم السياسية والفكرية، ولم تثر هذه المشاركة في أي استحقاق أي إشكاليات.

لكن عندما يتعلق الأمر بانتخابات البلديات والجهات والتشريعات، فإن الجانب السياسي يبرز على ما عده من النزاعات، لأن التصويت لا يرتدي طابعا وطنيا، وإنما حزبيا لفائدة هذا الطرف أو ذاك. ومن غير المفهوم كيف يمكن والحالة هذه القيام بحملات انتخابية في الثكنات العسكرية ومقرات الأمن والدرك والقوات المعنية، كما أنه من غير المفهوم أن يتم الاقتصار في ممارسة حق دستوري على التصويت من دون ضمان حق الترشح. وإذا كان المجلس الوطني لحقوق الإنسان يقترح رفع الفيتو عن التصويت لفائدة حاملي السلاح، فعليه ألا يتوقف عند «ويل للمصلين» لأن ذلك يفرض أن يتوازي هذا الحق مع صلاحية الترشح، وإلا فإن مبدأ المناصفة والمساواة هنا، يحول حاملي السلاح إلى خزان انتخابي، من دون أن يكون له حق ممارسة أهلية التصويت والترشح. فالمسألة هنا تصبح ناقصة تضرب مبدأ المساواة في العمق، أما إذا كان هناك من يفكر في أنها البداية فتلك قضية أخرى. إذا سلمنا جدلاً بأن حق الانتخاب دستوري لا غبار عليه، فإن أبرز ما يترتب عليه أن يواكب حق الاختيار بين البرامج والمرشحين، وبالتالي، فإن الباب المغلق في نطاق حظر الانتساب الحزبي على حملة السلاح الذين يقومون بواجبهم الوطني في حماية حدود وأمن وسلامة البلاد، يصبح مفتوحاً على مصراعيه. ففي أقل تقدير سيتم نقل أشكال المبارزات والصراعات الحزبية الدائرة إلى داخل المؤسسة العسكرية، حيث لا يمكن التفريق بين المشاركة في الاقتراع واختيار هذا الحزب أو ذاك.

المسألة قابلة للنقاش، لكن في نطاق محدد، أي المشاركة في الاستفتاءات الدستورية، وإذا كان لا بد من تطوير المنظومة القانونية لضمان حق المساواة في الاقتراع بين العسكريين والمدنيين، فإنه يتعين دراسة الموضوع من كل جوانبه وتداعياته، إما من خلال المقاربة مع تجارب دولية، وإما من خلال احتساب الجوانب الإيجابية والسلبية.

وإذا كان صحيحاً أن المؤسسة العسكرية انفتحت أكثر على المجتمع، وتهاوت الحواجز الفاصلة بين ما هو عسكري وما هو مدني، يوم فتحت الثكنات أمام زيارات العموم، وانبرى النقاش حول التاريخ العسكري ليشمل مثقفين وباحثين، فإن قرب وتلاحم المؤسسة العسكرية، على اختلاف مكوناتها مع المجتمع، لا يحتاج إلى المشاركة في الانتخابات فقط، لأنه قائم بقوة الواقع وجدلية الانصهار.

وقبل التوقف عند المحاذير، يتعين الربط بين الكثير من الدعوات المنفلتة التي تصدر بين الحين والآخر، من قبيل تدريس اللهجة العامية التي تتوق في عمقها لضرب مقومات الوجود العربي للأمة، تنضاف إليها تقليعات «حرية المعتقد» وحدود ممارسة الشعائر.

الأمر يرتبط ببعضه، والمغرب لا يمكنه أن يتحول إلى حقل تجارب على أهواء أشخاص وأفكار، تسعى إلى التقليد فقط، من دون أن نضع في الاعتبار



معالم الخصوصية المغربية، وكان أجدى بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان أن ينشغل بما تأسس من أجله، أي الانتقال من بلورة الحقوق السياسية إلى تجليات اقتصادية واجتماعية وثقافية، أما تجريب آراء طروحات، قد تبدو من الوهلة الأولى مقنعة، دون التعمق في خلفياتها وانعكاساتها على الأمد البعيد، فإنه ليس من العقل والحكمة. والأهم هو مبدأ التعايش. فلكل فكرة من يناصرها ومن يناهضها، وكذلك هي سنة الحوار الذي لا يفقد ودا.

<http://www.flashpresse.ma/ra2y/20407/%D8%AD%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%AB%D9%83%D9%86%D8%A7%D8%AA-%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%A9.html>

العيون: طاولة مستدير في موضوع حقوق المرأة المهاجرة .. واقع و تطلعات

محمد بودويرة

18:38:00 09/03/2015

مناسبة اليوم العالمي للمرأة الذي يصادف 8 مارس من كل سنة و بشراكة مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون- السمارة، نظمت أمس الأحد 8 مارس الجاري جمعية الساقية الحمراء للهجرة بالعيون مائدة مستديرة للنقاش حول حقوق المرأة المهاجرة تحت شعار واقع وتطلعات. وتناول الحضور المشاكل التي تعاني منها المرأة المهاجرة بالعيون و السبل الكفيلة للتغلب عليها، كما دعوا إلى تمكين المرأة المهاجرة من حقوقها الأساسية وفق ما تنص عليه كافة الشرائع و القوانين الدولية و المغربية و توفير أنظمة حماية للمهاجرات باعتبارها فئة هشة تستحق الاهتمام. كما خرج المتدخلون بتوصيات تهم ضرورة توسيع البحث و الدراسة حول المرأة و الهجرة للوقوف بشكل أعمق على الظاهرة و فهم تجلياتها، وتوفير أنظمة حماية كافية للمرأة المهاجرة و على رأسها نظام المساعدة راميد، وتمكينها من حقوقها السياسية وفق ما ينص عليه دستور من خلال الفصل 30 الذي يعطي الحق للمهاجر بالتصويت في الانتخابات المقبلة وإلى ضرورة أن تشمل السياسات التشريعية الهادفة إلى محاربة العنف ضد المرأة المهاجرة على الصعيد الوطني، تدابير قضائية واضحة خاصة بالتصدي للعنف المرتكب ضد المهاجرات.

<http://anbaelyoum.com/index.php?news=8806#.VP7mTXzz1K4>

المغرب.. السجن سنتان لـ"أصغر مقاتل في صفوف داعش"

نشرت: الإثنين 09 مارس 2015 عدد القراء : 581

مفكرة الإسلام : أعربت جمعيات حقوقية عن قلقها، بعد أن أصدرت محكمة الجنايات لمدينة سلا حكماً بالسجن لسنتين في حق الطفل أسامة الشعرة، بينما أدانت نفس المحكمة والد الطفل بخمس سنوات سجناً نافذاً بتهمة "الإرهاب والانضمام إلى تنظيم إرهابي محظور يشكل خطراً على الأمن الوطني".

لكن جمعية نجوم الشمال لكرة القدم بمدينة طنجة، التي يلعب في صفوفها أسامة الشعرة، نفت خبر الحكم عليه بالسجن، وقالت: إنه لا علم لها بالحكم مشيرة إلى أن الفتى لا مسؤولية عليه في السفر للقتال في سوريا.

وقالت الجمعية الرياضية، التي تتبنى أسامة الشعرة منذ عودته من سوريا: إن الخبر الذي نشرته وسائل الإعلام المغربية "عار عن الصحة"، وبررت ذلك بكونه لا يزال يمارس رياضة كرة القدم مع فريق نجوم الشمال ونشرت فيديو كدليل على ذلك، معتبرة الأمر "إشاعات فارغة".

وأدانت غرفة الجنايات الابتدائية المكلفة بقضايا الإرهاب في محكمة الاستئناف بسلا يوم الخميس 5 مارس/آذار، كلاً من "أسامة الصغير" ووالده أحمد الشعرة الملقب بـ"أبو حمزة المغربي" بتهمة الانضمام إلى تنظيم إرهابي في سوريا، وحكمت على والده غيابياً بخمس سنوات سجناً نافذاً.

وكان أسامة الشعرة الذي يلقب بأصغر مقاتل في صفوف داعش، وهو من مواليد سنة 1999 مناصرًا لنادي اتحاد طنجة لكرة القدم وحريصًا على حضور مبارياته رفقة زملائه في الحي والمدرسة، لكن والده سرعان ما دعاه للالتحاق بسوريا في مهمة إنسانية تجندت لها أسرة الشعرة بكاملها، بعد أن اقتنع رب الأسرة بإغراءات شخص هيا له ظروف السفر إلى سوريا للقتال ضد نظام بشار الأسد.

والتحقت الأسرة الصغيرة بتركيا وعبرت الحدود صوب سوريا، وتناقلت وسائل الإعلام صورة الطفل أسامة وهو يحمل رشاشًا من نوع "كلاشنيكوف" مما استنفر الأجهزة الأمنية في المغرب، التي تمكنت من استعادة الفتى وإنقاذه من المد المتطرف بعد أن استقطبه تنظيم الدولة الإسلامية وتسجيله في نادي لكرة القدم في مدينة طنجة، يدعى "نجوم الشمال" وحمل شارة العمادة وتحول في ظرف قصير إلى صانع ألعاب، قبل أن يتم اعتقاله وإحالاته على العدالة.

وكان أسامة الشعرة قد غادر مقعده في المدرسة الابتدائية، ليلتحق بأبيه وشقيقه الأكبر، وعرف عنه قبل السفر إلى سوريا حضوره في أغلب الحركات الاحتجاجية وفي الحراك العربي في نسخته المغربية ضمن حركة 20 فبراير، كما شارك في وقفات احتجاجية نظمها أسر السلفيين الجهاديين بالرباط أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

<http://islammemo.cc/akhbar/arab/2015/03/09/234493.html>

بخريبكة: تقرير حقوقي رسمي صادم عن واقع الصحة

9 مارس 2015 // 23:23

نظمت مساء يوم الاثنين 9 مارس 2015 اللجنة الجهوية لحقوق الانسان ندوة صحافية بغرفة التجارة والخدمان بخريبكة تخص واقع الصحة بالمدينة من خلال تقرير عرض أهم فصوله الأستاذ علال البصراوي ، رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بني ملال خريبكة : حضرها مهنيون من المستشفى الاقليمي الحسن الثاني وسياسيون وفعاليات مدنية واعلاميين وقد سجل المتدخلون أثناء مناقشته الأهمية الرسمية للتقرير والاعتراف بموضوعية بالواقع المتردي للخدمات والخصاص المهول في البينيات والموارد البشرية

لكما سجل المتدخلين باسم جريدة الخبر الجماعي عن جدوى التقرير الذي لم يأتي مجديدا لما تناولته وسائل الاعلام في مقدمتها الخبر الجماعي (انظر صفحة صحة) التي فضحت هذا الواقع بالصوت والصورة ح الى درجة هذا الواقع أصبح مألوفا يعرفه الوزير والادارة وعامل الاقليم ...؛ واقترح المتدخلون خاصة السياسيين منهم الخروج من هذا الجمع بلجنة تحضيرية من أجل ائتلاف يضم كل الفعاليات من مهامه الدفاع على الحق في الصحة واحداث كلية الطب في الجهة ...

فيما يلي نص التقرير الرسمي :

مقاربة العمل، أدواته وخطواته:

يتضمن العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واحدة من أهم المقتضيات المتعلقة بالحق في الصحة في القانون الدولي لحقوق الإنسان، فوفقاً للفقرة الأولى من المادة 12 من العهد، تُقر الدول الأطراف ”بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية يمكن بلوغه“. في حين تسرد الفقرة الثانية من نفس المادة على سبيل المثال لا الحصر، عدداً من التدابير التي يتعين على الدول الأطراف اتخاذها لتأمين الممارسة الكاملة لهذا الحق.

ويرتبط الحق في الصحة ارتباطاً وثيقاً بإعمال حقوق الإنسان الأخرى، فبلوغ أعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه، يعتمد على ممارسة حقوق أخرى منها جودة المأكل، والمسكن، والعمل، والتعليم، والكرامة الإنسانية، والحياة، وعدم التمييز، والمساواة، وحظر التعذيب، والوصول إلى المعلومات، وحرية تكوين الجمعيات، والتجمع، والتنقل. فهذه الحقوق والحريات وغيرها تعتبر مكونات لا تتجزأ عن الحق في الصحة. فهذا الحق يتوقف على جملة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المهيئة للظروف التي تسمح للناس بأن يعيشوا حياة صحية، كما تشمل المقومات الأساسية للصحة مثل التغذية، والمسكن، والوصول على المياه الصالحة للشرب، والعمل في ظروف آمنة وصحية وبيئة سليمة. إضافة إلى ذلك فإن جميع المرافق والسلع والخدمات المرتبطة بالصحة ينبغي أن تراعي الأخلاق الطبية وأن تكون مناسبة ثقافياً، أي أن تحترم ثقافة الأفراد، وأن تراعي متطلبات الجنسين والفئات العمرية والأشخاص في وضعيات خاصة كالأشخاص في وضعية إعاقة وحاملتي فيروس فقدان المناعة البشرية مثلاً، فضلاً عن ضمان ولوج المرافق والخدمات بشكل يحترم السرية.

أمام هذا المضمون المعياري، للحق في الصحة كما يفسره التعليق العام رقم 14 للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدورة الثانية والعشرون، تظهر الصعوبة المنهجية في إعداد تقرير موضوعاتي حول الوضعية الصحية على مستوى الجهة.

لكن من أجل تنفيذ القرار المذكور سالفاً، عقدت مجموعة العمل المكلفة بالحماية سلسلة من الاجتماعات لوضع منهجية للعمل، واختارت منذ البداية التركيز على بعض المعايير في تناول موضوع الحق في الصحة. وقد عرفت الاجتماعات نقاشات مستفيضة نهلّت فيها من عدة مقاربات يمكن إجمالها فيما يلي:

مقاربة إحصائية تروم تشخيص الوضع الصحي بالإقليم من خلال مقارنة إحصائية اعتماداً على المعطيات الرسمية لوزارة الصحة ورصد التباينات المحلية وعلى مستوى الواسطين الحضري والقروي، أي اعتماد المساواة وعدم التمييز -بصفتها مبدئين لهما انطباق عام- كمدخل لرصد التفاوتات على مستوى العرض الصحي محلياً انطلاقاً من المؤشرات المعتمدة من طرف وزارة الصحة.

مقاربة مبنية على النوع الاجتماعي والحقوق الفتوية وحقوق الفئات الخاصة أي تشخيص الوضع الصحي بالجهة من خلال التركيز على مواضيع تعتبر ذات أهمية خاصة وموضوع التزامات واضحة من طرف الدول الأطراف في الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان وأن تكون مرتبطة بحقوق عرضانية في

مجموعة من الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان كما هو الشأن مثلا بالنسبة لصحة الأم، الطفل، والسجناء...
مقاربة تشاركية تهدف إلى تشخيص الوضع الصحي على مستوى الإقليم من خلال آراء جمعيات المجتمع المدني المهتمة بموضوع الصحة والصحافيين
والنقابات المهنية بالقطاع الصحي.

<http://communpress.com/%D8%A8%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D9%83%D8%A9-%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%D9%8A-%D8%B1%D8%B3%D9%85%D9%8A-%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%85-%D8%B9%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9/>



AROUZ ET MOUQUEN

Nouveau programme de l'UE 1/12/2011 **70 millions d'euros en soutien à la réforme de la Justice**

L'Union européenne compte lancer un programme de 70 millions d'euros destiné à soutenir le Maroc dans sa réforme du secteur de la Justice, a annoncé la haute représentante de l'UE pour les affaires étrangères et la politique de sécurité, vice-présidente de la Commission, Federica Mogherini.

L'UE fait appel à ses différents instruments de coopération dans le but de soutenir les réformes démocratiques engagées par le Maroc et envisage à cet égard soutenir la réforme du système judiciaire avec un programme s'élevant à 70 millions d'euros, a indiqué Mme Mogherini, qui répondait à une question écrite de l'eurodéputé socialiste belge Hugues Bayet.

Dans sa réponse au nom de la Commission européenne, publiée lundi, Mme Mogherini a mis en avant les initiatives que mène l'UE en soutien au processus de réformes démocratiques amorcé par le Maroc, notamment pour accompagner la mise en œuvre de la nouvelle constitution de juillet 2011. La haute représentante de l'UE a rappelé à ce propos qu'un programme doté de 45 millions d'euros a récemment été lancé afin d'encourager les démarches du gouvernement marocain visant à promouvoir l'égalité entre les hommes et les femmes.

L'UE fournit aussi une aide directe au Conseil national des Droits de l'Homme (CNDH) et

à la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme, a ajouté la Vice-Présidente de la Commission européenne, notant que dans le respect des principes de la politique de voisinage renouvelée, l'UE a renforcé son soutien direct à la société civile marocaine opérant dans divers domaines tels que la liberté d'expression, les médias, les droits des femmes et le secteur social. A l'avenir, a-t-elle poursuivi, l'UE continuera à apporter son appui à la société civile marocaine et s'efforcera d'améliorer l'efficacité de ses acteurs et organisations dans leurs actions de sensibilisation et de dialogue.

L'eurodéputé socialiste belge Huges Bayet a interpellé récemment la Commission européenne au sujet des initiatives qu'elle déploie pour accompagner l'avancée démocratique que connaît le Maroc.

"Le Maroc est clairement engagé sur la voie de la transition" démocratique, politique et socio-économique", souligne M. Bayet dans sa question, notant que les élections de 2011 ont été un "jalon supplémentaire" sur le chemin de la consolidation de la démocratie.

M. Bayet a également mis en exergue les efforts du Maroc en matière de promotion des droits de l'Homme, soulignant à ce propos que "le CNDH réalise un travail de constat et de proposition qui mérite d'être souligné".



Le CNDH recommande la parité pour l'accès aux fonctions électorales

7429
3

Le CNDH accorde la priorité aux femmes. Dans son mémorandum pour des élections plus inclusives et plus proches des citoyens, l'on trouve la recommandation relative aux femmes en troisième position parmi quarante-cinq propositions. L'objectif étant de réaliser la parité entre hommes et femmes. Une parité qui requiert, entre autres, des dispositions de nature à favoriser l'égalité dans l'accès des femmes et des hommes aux fonctions électorales, «tant en ce qui concerne les candidatures qu'au niveau du scrutin».

Que dit la recommandation? «Renforcer les mécanismes d'accès des femmes aux mandats électifs pour la réalisation de la parité entre les hommes et les femmes». Le CNDH propose d'amender la loi organique 59.11

afin de prévoir l'alternance femme/homme ou homme/femme dans le classement des listes présentées au titre des élections des membres des conseils régionaux, des conseils préfectoraux et provinciaux, ainsi que les membres des conseils des communes soumises au scrutin de liste, augmenter le nombre de sièges réservés aux femmes dans les communes soumises au scrutin uninominal. En complémentarité avec ses propositions relatives à la loi organique 59.11, le CNDH propose de prévoir dans les trois projets de lois organiques relatifs aux collectivités territoriales un mécanisme permettant l'accès des femmes à la présidence des conseils de ces collectivités».

Mustapha Louizi



Ph. Laaraki

Elections : Les recommandations du CNDH

1.3/1758

- Inscription sur les listes électorales des membres des FAR et des agents de la force publique au titre des communales
- Assurer une représentation équitable de la population au niveau des Conseils régionaux, préfectoraux et des communes
- Renforcer les mécanismes d'accès des femmes aux mandats électifs
- Elargir le champ d'application de la loi sur l'observation des élections aux opérations référendaires

Plus de quarante-cinq recommandations « pour des élections plus inclusives et plus proches des citoyens » ont été formulées par le CNDH (Conseil national des droits de l'Homme) dans un mémorandum rendu public dernièrement, et qui se réfère dans sa démarche aux conventions internationales relatives aux droits civils et politiques, aux droits des personnes handicapées, aux droits de l'enfant, ainsi qu'aux recommandations du Conseil consultatif des droits de l'Homme (CCDH) présentées dans ses rapports d'observation des élections législatives de 2007 et des élections communales de 2009, et à ses propres recommandations présentées dans ses rapports d'observation du référendum constitutionnel du 1er juillet et des élections législatives du 25 novembre 2011. Le CNDH estime que le défi d'élections inclusives passe par une refonte substantielle du cadre juridique régissant les élections en vue d'atteindre les objectifs à caractère constitutionnel suivants :



- La réalisation de la parité entre hommes et femmes qui requiert, entre autres, l'établissement par la loi de dispositions de nature à favoriser l'égal accès des femmes et des hommes aux fonctions électives, « tant pour ce qui concerne les candidatures qu'au niveau du scrutin » ;
 - La généralisation de la participation de la jeunesse au développement social, économique culturel et politique du pays tel qu'énoncé par l'article 33 de la Constitution ;
 - La réhabilitation et l'intégration dans la vie sociale et civile des personnes en situation de handicap, ainsi que la facilitation de leur jouissance effective des droits et libertés reconnus à tous.
- En proposant ses recommandations générales portant sur le cadre juridique des élections et de la gouvernance territoriale, le CNDH s'estime légitimement intéressé par le débat public concernant la révision du cadre juridique des échéances électorales prévues au titre de l'année 2015.

» Page 3



Elections :

Les recommandations du CNDH

1,3/17556

- Inscription sur les listes électorales des membres des FAR et des agents de la force publique au titre des communales
- Assurer une représentation équitable de la population au niveau des Conseils régionaux, préfectoraux et des communes
- Renforcer les mécanismes d'accès des femmes aux mandats électifs
- Elargir le champ d'application de la loi sur l'observation des élections aux opérations référendaires

>>>>

L'élargissement du corps électoral pour

prévus actuellement par la loi organique en - Consacrer le droit des observateurs à naux des instances de protection et de pro-

»»» L'élargissement du corps électoral pour des élections plus inclusives

Ainsi, le CNDH propose-t-il dans son mémorandum d'amender la loi 57.11 relative aux listes électorales générales afin d'inscrire sur les listes électorales, et uniquement au titre des élections communales :

- Les membres des Forces armées royales (FAR) de tous grades, en activité de service, les agents de la force publique ainsi que toutes les personnes investies, sous une dénomination et dans une mesure quelconque, d'une fonction ou d'un mandat, même temporaire, rémunéré ou non, et qui concourent, à ce titre, au service de l'administration des collectivités territoriales, des établissements publics ou d'un service public de quelque nature qu'il soit et qui sont autorisées à porter une arme lors de l'exercice de leurs fonctions ;
- Tous les étrangers résidant régulièrement au Maroc pendant une période qui ne peut être inférieure à 5 ans. Le CNDH souligne que cette recommandation s'inscrit dans le cadre de la mise en oeuvre des dispositions de l'article 30 (§4) de la Constitution.

Le Conseil recommande que la loi 57.11 précitée prévoit une nouvelle définition du lieu de résidence aux fins uniquement de la législation électorale, en vue de :

- Inscrire les résidents des locaux d'habitation temporaire (ex : caravanes, containers et autres types d'habitat précaire) sur les listes électorales des communes où sont situés ces habitations ;
- Permettre aux détenus non frappés d'incapacité électorale sur les listes électorales qui le souhaitent de s'inscrire dans les communes où sont situés les établissements pénitentiaires où ils sont placés ;
- Permettre aux étudiants qui suivent régulièrement des cours de formation initiale qui le souhaitent de s'inscrire sur les listes électorales des communes où sont situés les établissements au sein desquels ils suivent leurs études.

Le CNDH propose, par ailleurs, d'organiser des campagnes de sensibilisation en vue d'inciter les personnes résidant dans les établissements de protection sociale, régis par la loi 14.05 de s'inscrire sur les listes électorales des communes où sont situés ces établissements.

Pour permettre certaines catégories d'électeurs l'exercice effectif de leurs droits électoraux le CNDH propose d'amender la loi 88.14 relative à la révision des listes électorales générales afin de permettre :

- La mise en place de bureaux itinérants pour faciliter l'inscription des populations nomades dans les communes prévues par le Décret N° 2-08-736 du 2 moharrem 1430 (30 décembre 2008) fixant la liste des communes situées dans les aires de nomadisme ;
- L'aménagement de bureaux temporaires au sein des établissements pénitentiaires pour inscrire les détenus non frappés d'incapacité électorale sur les listes électorales ;
- Une inscription plus facile des personnes en situation de handicap (assistance, communication adaptée).

Le CNDH recommande enfin que le Décret N° 14.857 du 18 décembre 2014 pris en application de la loi 88.14 prévoit des délais spéciaux pour l'inscription des électeurs résidant dans des zones montagneuses et difficiles d'accès.

Pour une représentation équitable

Le CNDH propose d'introduire au niveau de l'article 129 de la loi organique 59.11 relative à l'élection des membres des conseils des collectivités territoriales une disposition qui prévoit au niveau des communes soumises au scrutin uninominal que l'écart de la représentation (le nombre d'habitants pour un élu) entre les circonscriptions ne doit pas dépasser 15% , à l'exception des communes situées dans des zones montagneuses, difficiles d'accès ou à faible densité de population, qui peuvent bénéficier d'une discrimination géographique positive.

Le CNDH recommande par ailleurs de :

- Réviser l'article 74 de la loi organique 59.11 pour assurer une représentation équitable de la population au niveau des conseils régionaux, sachant que les écarts

prévus actuellement par la loi organique en vigueur varient entre 1 siège pour 7575,75 habitants dans les régions dont le nombre d'habitants est égal ou inférieur à 250 000, et 1 siège pour 60 000 habitants dans les régions dont le nombre d'habitants est égal ou supérieur à 4 500 000 ;

- Réviser l'article 103 de la loi organique 59.11 pour assurer une représentation équitable de la population au niveau des conseils préfectoraux et provinciaux sachant que les écarts prévus actuellement par la loi organique en vigueur varient entre 1 siège pour 13 636,36 habitants dans les provinces et les préfectures dont le nombre d'habitants est égal ou inférieur à 150 000, et 1 siège pour 32 258 habitants dans les provinces et les préfectures dont le nombre d'habitants est égal ou supérieur à 1 million ;
- Réviser les articles 127 et 128 de la loi organique 59.11 pour assurer une représentation équitable de la population au niveau des communes sachant que les écarts prévus actuellement par la loi organique en vigueur varient entre 1 siège pour 681,81 habitants dans les communes dont le nombre d'habitants est égal ou supérieur à 7 500 et 1 siège pour 9 258 habitants dans les communes dont le nombre d'habitants est supérieur à 400 000 et inférieur à 750 000.

Accès des femmes aux mandats électifs

Le CNDH propose d'amender la loi organique 59.11 afin de :

- Prévoir l'alternance femme/homme ou homme/femme dans le classement des listes présentées au titre des élections des membres des conseils régionaux, des membres des conseils préfectoraux et provinciaux, ainsi que les membres des conseils des communes soumises au scrutin de liste ;
- Augmenter le nombre de sièges réservés aux femmes dans les communes soumises au scrutin uninominal.

En complémentarité avec ses propositions relatives à la loi organique 59.11, le CNDH propose de prévoir dans les trois projets de lois organiques relatifs aux collectivités territoriales un mécanisme permettant l'accès des femmes à la présidence des conseils de ces collectivités.

Représentation politique des jeunes

Le CNDH recommande de réfléchir sur les mécanismes les plus appropriés en vue d'assurer la représentation politique des jeunes au sein des conseils des collectivités territoriales. Il préconise particulièrement, de prévoir des mesures financières incitatives au profit des partis politiques sur la base de nombre des jeunes plus de moins de 30 ans.

Pour une loi d'observation à la hauteur des exigences constitutionnelles et des standards internationaux

En sa qualité d'institution habilitée à observer les élections et à coordonner l'accréditation des observateurs, le CNDH propose d'amender la loi 30.11 fixant les conditions et les modalités de l'observation indépendante et neutre des élections afin de :

- Élargir le champ d'application de la loi 30.11 aux opérations référendaires ;
- Inclure les organisations internationales inter-gouvernementales parmi les organes habilités à exercer la mission de l'observation indépendante et neutre des élections et des référendums ;
- Prévoir que les membres représentant les autorités gouvernementales chargées de la Justice, de l'Intérieur, des Affaires étrangères et de la Communication siègent au sein de la Commission d'accréditation à titre consultatif ;
- Permettre à toute instance dont la demande d'accréditation est rejetée de recourir contre la décision de rejet au Tribunal administratif de Rabat ;
- Permettre à tout observateur dont la carte spéciale d'accréditation aura été retirée de recourir contre la décision de retrait au Tribunal administratif territorialement compétent ;

- Consacrer le droit des observateurs à une assurance couvrant les risques qu'ils encourent à l'occasion de l'exercice de leur mission ;
- Prévoir un statut spécifique pour les interprètes accompagnant les observateurs internationaux.

Dans le même cadre, le CNDH recommande de faciliter la procédure d'accréditation en :

- Donnant la possibilité aux postulants le choix entre le dépôt physique ou électronique du dossier de candidature ;
- Scindant le processus d'accréditation en deux étapes : l'accréditation de l'instance et l'accréditation des observateurs mandatés par l'instance accréditée ;
- Permettant à la Commission nationale d'accréditation de délivrer une accréditation qui peut couvrir plusieurs opérations électorales successives rapprochées dans le temps.

Accès équitable aux médias audiovisuels publics

Vu la diversité du corps électoral, le CNDH propose à ce que le futur cadre juridique et réglementaire relatif à l'accès médias audiovisuels publics au titre des élections prévues en 2015 d'assurer, par les médias audiovisuels publics, la traduction de toutes les prestations audiovisuelles électorales dans le langage des signes.

Pour des campagnes électorales plus transparentes et respectueuses de la diversité des opinions

Le CNDH propose que la loi prévoit l'obligation pour le mandataire de liste, dans les communes soumises au scrutin de liste et dans les autres collectivités territoriales d'ouvrir un compte bancaire unique pour les dépenses afférentes à la campagne électorale et de désigner un mandataire financier chargé de la gestion financière de la campagne électorale.

Le CNDH propose par ailleurs que l'autorité gouvernementale chargée de l'Intérieur adresse à l'occasion de chaque opération électorale une circulaire aux représentants de l'administration territoriale, qui rappelle l'application du Dahir N°1-58-377 du 15 novembre 1958 (relatif aux rassemblements publics) aux rassemblements qui appellent à la non participation aux élections.

Pour le renforcement de la démocratie participative dans les projets des lois organiques relatifs aux collectivités territoriales

Le CNDH rappelle la complémentarité entre la démocratie représentative et la démocratie participative instaurée par la Constitution et recommande particulièrement de :

- Préciser, dans le projet de loi organique N°113-14 relatif aux communes, les principes qui doivent régir la mise en place et la composition des instances de concertation prévues par l'article 119 de ce projet ainsi que de l'instance de l'égalité, de la parité et de l'approche genre prévue à l'article 120 du même projet ;
- Préciser, dans le projet de loi organique N°112-14 relatif aux conseils préfectoraux et provinciaux, les principes qui doivent régir la mise en place et la composition des instances de concertation prévues par l'article 110 de ce projet ainsi que de l'instance de l'égalité, de la parité et de l'approche genre prévue à l'article 111 du même projet ;
- Préciser dans le projet de loi organique N°111-14 relatif aux conseils régionaux les principes qui doivent régir la mise en place et la composition des mécanismes de concertation prévus par l'article 116 de ce projet ainsi que des 3 instances prévues par l'article 117 du même projet à savoir : l'Instance consultative de l'égalité des chances et de l'approche genre, l'Instance consultative chargée des questions de la jeunesse et l'Instance consultative chargée des questions économiques ;
- Prévoir, dans le projet de loi organique 111-14 relatif aux régions, la participation, à titre consultatif des mécanismes régio-

naux des instances de protection et de promotion des droits de l'Homme prévues aux articles 161, 162 et 164 de la Constitution, aux travaux des commissions permanentes des conseils régionaux.

- Prévoir dans le projet de loi organique N°113 relatif aux communes, un mécanisme permettant la participation des enfants de la tranche d'âge (16-18) aux affaires les concernant conformément à la Convention relative aux droits de l'enfant, soit à titre individuel ou à travers leurs associations. Le CNDH propose d'étudier la possibilité de mettre en place des « conseils des enfants » en tant qu'instances de concertation au niveau de chaque collectivité territoriale.
- Pour permettre aux citoyens, aux citoyennes et aux associations d'exercer effectivement le droit de pétition, prévu par l'article 139 de la Constitution. Le CNDH recommande de supprimer dans les trois projets de loi relatifs aux collectivités territoriales :
- La condition d'inscription sur les listes électorales pour exercer le droit de pétition ;

- La condition « d'intérêt général commun » vu qu'il accorde aux bureaux des conseils des collectivités territoriales un pouvoir discrétionnaire exorbitant qui peut augmenter les risques d'irrecevabilité des pétitions.

Le CNDH recommande, par ailleurs de :

- Simplifier la procédure de dépôt de pétition ;
- Réduire les délais de réponse sur la recevabilité des pétitions.

Pour la prise en compte de l'approche genre, l'approche basée sur les droits de l'Homme et le concept inclusif dans les processus d'élaboration des politiques publiques territoriales

Le CNDH recommande que les projets des lois organiques prévoient :

- Des dispositions consacrant le principe d'élaboration des programmes de développement de ces collectivités sur la base de l'approche genre et de l'approche basée sur les droits de l'Homme, ainsi que des dispositions consacrant les principes de budgétisation sensible au genre ;
- De prévoir des dispositions qui assurent la cohérence entre la planification territoriale, la budgétisation et les mécanismes d'évaluation et d'audit ;
- Des dispositions permettant la prise en compte de la diversité culturelle et linguistique au niveau territorial dans l'élaboration des politiques publiques des collectivités territoriales ;
- Les modalités d'élaboration de ces plans sur une base participative, sachant que les procédures détaillées seront définies par voie réglementaire.

Pour une représentation professionnelle plus équitable et plus inclusive

Dans la perspective de l'organisation des élections professionnelles prévues en mai 2015, le CNDH rappelle que le renforcement de la représentation des femmes au niveau de la catégorie des représentants des salariés à la Chambre des conseillers, demeure tributaire de leur représentation au niveau du collège électoral national de cette catégorie. Il recommande à cet égard de prévoir des mécanismes d'action affirmative en vue de renforcer la représentation professionnelle des femmes aux niveaux :

- Des délégués des personnels dans les entreprises ;
- Des représentants du personnel aux commissions du statut et du personnel des entreprises minières ;
- Des représentants des fonctionnaires au sein des commissions administratives paritaires.

Le CNDH recommande enfin d'accorder aux marins le droit d'être leurs représentants professionnels, en introduisant des dispositions adéquates dans ce sens dans le Code du commerce maritime ou le cas échéant dans le Code du travail. Le CNDH rappelle à cet égard que les employeurs dans le secteur maritime sont représentés au niveau des chambres professionnelles.

Lutte contre les violences faites aux femmes

Driss El Yazami : Les défis demeurent énormes

10 mars 2015 - MAP-LE MATIN

10 mars 2015 - 08h04

76

«Les défis restent énormes et les indicateurs statistiques remettent en question l'efficacité et l'efficience des différentes mesures et initiatives entreprises en la matière», a poursuivi Driss El Yazami. Ph : DR
Le président du CNDH a appelé à la ratification de la convention du travail adéquat pour les employés de maison «Convention 189 de l'OIT»

Les défis en matière de lutte contre la violence à l'égard des femmes demeurent «énormes» vu les données statistiques «choquantes» sur ce phénomène, a affirmé le président du Conseil national des droits de l'homme, Driss El Yazami.

«Heureusement, grâce à la Haute sollicitude de S.M. le Roi, que Dieu L'Assiste, et l'intérêt particulier qu'accorde le Souverain à la promotion de la condition de la femme, à la détermination des associations féminines et à la forte volonté des gouvernements qui se sont succédé depuis le début du siècle en cours, des efforts ont été déployés et se sont renforcés pour briser le silence sur la problématique de la violence faite aux femmes, mieux faire connaître ses différentes manifestations, proposer les services adéquats aux femmes victimes de violence et pour élaborer et mettre en oeuvre des politiques publiques efficaces pour lutter contre ce phénomène et éradiquer ses causes», a indiqué Driss El Yazami dans une allocution à l'occasion de la rencontre nationale sous le thème «Culture de non-violence au profit des femmes: vision prospective», organisée, dimanche à Rabat, par l'Union nationale des femmes du Maroc (UNFM).
Toutefois et en dépit de ces différents efforts, a poursuivi Driss El Yazami, «les défis restent énormes et les indicateurs statistiques remettent en question l'efficacité et l'efficience des différentes mesures et initiatives entreprises en la matière. Les différentes manifestations de la discrimination sur la base du genre demeurent sur le plan législatif, institutionnel, et les relations sociales continuent de reproduire les comportements de violence contre les femmes».

Le CNDH, conscient de l'énormité de ces défis et du coût social et économique de la discrimination sur la base du genre de façon générale, et de la violence à l'égard des femmes tout particulièrement, «a veillé à consacrer l'un de ses premiers memoranda au cadre juridique réservé à l'Autorité pour la parité et la lutte contre toutes formes de discrimination, et d'accorder un intérêt particulier au cadre juridique de la lutte contre la violence faite aux femmes, ainsi qu'au cadre juridique des employés domestiques.

S'agissant de l'Autorité pour la parité et la lutte contre toutes formes de discrimination, Driss El Yazami a indiqué que le Conseil a émis un mémorandum basé sur les résultats d'une étude scientifique réalisée par ses soins. Cette étude comporte nombre de propositions sur le Statut de l'instance, son assise normative et légale, son mandat, ses missions, ses fonctions, sa composition et son dispositif organisationnel.

Concernant le cadre juridique en matière de lutte contre la violence faite aux femmes, il a relevé que le CNDH a élaboré un mémorandum axé sur les critères régissant l'élaboration de la Loi et la définition précise de la violence et ses différentes formes, et sur une série de mesures relatives aux aspects de

protection, de répression ou de réparation des dommages. Ledit texte accorde également une importance particulière aux mesures à caractère préventif répondant aux préoccupations de la thématique de cette rencontre nationale, vu qu'elles portent sur les volets éducatifs, afin de changer les comportements et les mentalités, ainsi que sur les Médias en vue de lutter contre les stéréotypes.

Driss El Yazami s'est également arrêté sur le cadre juridique des employés domestiques, notant à ce propos que le CNDH a émis un avis consultatif sur le projet de loi qui définit les conditions de travail et d'embauche des employés domestiques.

Il a, dans ce sens, appelé à la ratification de la convention du travail adéquat pour les employés de maison (convention 189 de l'OIT), qui constitue un cadre de référence fixant les garanties juridiques pour la protection des droits de cette catégorie, soulignant la nécessité que l'âge minimum pour l'embauche de domestiques soit fixé à 18 ans, étant donné que la majorité des employés domestiques est formée de jeunes filles issues de milieux pauvres et victimes de déperdition scolaire et des réseaux d'intermédiaires. Toutefois, la mise en œuvre de ce projet n'est pas pour demain vu «les résistances constatées dernièrement concernant l'adoption de cette loi».

Il a conclu qu'une telle situation nécessite la conjugaison des efforts afin de garantir les conditions essentielles, économiques, sociales et culturelles afin de mettre un terme au phénomène du travail des filles mineures.

ادريس اليزمي: حجم التحديات لازل كبيرا في مكافحة العنف ضد النساء

الرباط/ 09 مارس 2015 /ومع/ قال السيد إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أمس الأحد بالرباط، ان حجم التحديات لازل كبيرا في مكافحة العنف ضد النساء، في ظل المعطيات الاحصائية الصادمة حول الظاهرة.

وأوضح اليزمي في كلمته بمناسبة اللقاء الوطني حول " ثقافة اللاعنف اتجاه النساء: رؤية استشرافية" الذي نظمه الاتحاد الوطني لنساء المغرب، أنه بفضل الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، وحرصه الشديد على النهوض بأوضاع النساء في المغرب، وبفعل استماتة الجمعيات النسائية، والإرادة القوية للحكومات المتعاقبة منذ مطلع هذا القرن، فقد انخرطت الجهود وتكاثفت من أجل تكسير الصمت حول قضية العنف ضد النساء، وتحسين المعرفة بمختلف مظاهرها، وتقديم الخدمات الضرورية للنساء ضحايا العنف، ومن أجل إعداد وتفعيل سياسات عمومية ناجعة لمكافحة هذه الظاهرة واستئصال مسبباتها .

غير أنه بالرغم من مختلف هذه الجهود، يضيف اليزمي، "فحجم التحديات لا زال كبيرا، ولا زالت المؤشرات الإحصائية تسائل بجماعة وفعالية مختلف التدابير والمبادرات المتخذة في هذا المجال. فمظاهر التمييز على أساس النوع لا زالت قائمة على الصعيد التشريعي، والمؤسسي، ولا زالت العلاقات الاجتماعية تعيد إنتاج سلوك العنف ضد النساء."

وذكر بأن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدراكا منه لجسامة هذه التحديات، وللكلفة الاجتماعية والاقتصادية للتمييز على أساس النوع بشكل عام، ولظاهرة العنف ضد النساء على وجه الخصوص، "حرص على أن يخصص أولى مذكراته للإطار القانوني المخصص للهيئة المكلفة بالمناصرة ومكافحة كل أشكال التمييز، و أن يولي اهتماما خاصا بالإطار القانوني لمكافحة العنف ضد النساء، وكذا الإطار القانوني للعمال المنزليين ."

وفيما يتعلق ببيعة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، أشار اليزمي الى أن المجلس أصدر مذكرة اعتمدت على خلاصات دراسة علمية أنجزها، وتضمنت عددا من المقترحات بخصوص النظام الأساسي للهيئة وانتدابها ومهامها ووظائفها وتشكيلتها وهيكلتها وتوطينها الترابي.

أما فيما يخص الإطار القانوني لمكافحة العنف ضد النساء، فقد أصدر المجلس مذكرة ، وإن انصبت على الإطار المعياري الذي يجدر اعتماده في إعداد القانون و التعريف الدقيق للعنف و أنماطه، و على تحديد جملة من التدابير ذات الصلة بالجوانب الحمائية و الزجرية و جبر ضرر الضحايا، إلا أن هذه المذكرة قد أولت عناية شديدة للتدابير ذات الطبيعة الوقائية، تستجيب بدقة لانشغالات موضوع لقائكن الوطني، باعتبارها قد همت الجوانب التربوية و التعليمية لتغيير السلوكات و العقليات من جهة، و انشغلت من جهة أخرى، بتحديد كل ما يتعلق بوسائل الاعلام بمختلف أشكالها، و ذلك بهدف محاربة الصور النمطية اتجاه النساء .

وتوقف رئيس المجلس أيضا عند الإطار القانوني للعمال المنزليين، حيث قام المجلس الوطني لحقوق الإنسان بإصدار رأي استشاري حول مشروع القانون الذي يحدد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعمال المنزليين. وأوصى في هذا الاطار بالمصادقة على اتفاقية العمل اللائق للعمال المنزليين رقم 189 لمنظمة العمل الدولية، باعتباره إطارا معياريا يحدد ضمانات قانونية تحمي حقوق هذه الفئة الهشة من العمال، إضافة إلى تأكيده على أن يكون الحد الأدنى لسن الاستخدام في العمل المنزلي هو 18 سنة، باعتبار أن الغالبية العظمى من العمال المنزليين مشكلة من الفتيات المنحدرات من الأوساط الفقيرة، وهن ضحايا الهدر المدرسي وشبكات السماسرة التي تتاجر فيهن. لكن اليزمي لاحظ أن الأفق "يبدو بعيدا نحو تفعيل هذا المقترح نظرا لما سجل مؤخرا من مقاومات شديدة نحو تبنيه في هذا القانون ."

وخلص ادريس اليزمي الى أن هذا الوضع "يتطلب تكاثف الجهود من أجل توفير شروط سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية للقضاء على ظاهرة تشغيل الفتيات القاصرات."

ب/ن ف

Le Maroc se félicite de l'interaction constructive avec le rapporteur de l'ONU sur la torture

MAP
09.03.2015
22h15

Genève, 09 mars 2015 (MAP) - Le Maroc s'est félicité, lundi à Genève, de l'interaction constructive avec le rapporteur spécial des Nations unies sur la torture, dans le cadre de son ouverture aux titulaires de mandats de procédures spéciales.

S'exprimant lors d'un débat interactif avec le rapporteur onusien à l'occasion de la 28e session du Conseil des droits de l'Homme (CDH), l'ambassadeur représentant permanent du Royaume auprès de l'ONU à Genève, M. Mohamed Aujjar a affirmé que le Maroc veille à assurer les meilleures conditions de visite aux titulaires de ces procédures.

Il a à cet égard rappelé la visite effectuée en septembre 2012 par le rapporteur spécial sur la torture, M. Juan Mendez, soulignant que les recommandations formulées à cette occasion bénéficient de tout l'intérêt nécessaire pour leur mise en œuvre. "Ces recommandations ont fait l'objet d'un rapport de mise en œuvre à mi-parcours présenté en 2014", a ajouté M. Aujjar, indiquant que cette interaction avec M. Mendez se poursuivra dans le cadre d'une visite de suivi dont la date sera fixée de commun accord.

Evoquant le rapport thématique sur la détention des enfants et des mineurs présenté par le rapporteur devant le CDH, l'ambassadeur a affirmé que la mise en détention des enfants et des mineurs ne doit être envisagée qu'en dernier recours et pour les périodes les plus courtes possibles.

Une telle mesure de détention, a-t-il dit, ne doit être appliquée que pour des cas exceptionnels comme le stipulent la Convention des droits de l'enfant, les règles de la Havane, les règles de Pékin et les orientations de Ryad.

M. Aujjar a assuré qu'au Maroc, cette question bénéficie de toute l'attention requise, en expliquant notamment que la protection des délinquants juvéniles est garantie par plusieurs dispositions législatives et réglementaires.

Parmi ces dispositions, il a rappelé que le placement du mineur dans un établissement pénitentiaire constitue une mesure exceptionnelle à laquelle le juge peut recourir en cas extrême et pour des durées limitées. Le mineur de 12 à 18 ans ne peut être emprisonné dans un établissement pénitentiaire que si cette mesure paraît indispensable ou s'il est impossible de prendre toute autre disposition, a-t-il poursuivi.

"Les mineurs sont séparés des autres détenus et placés, dans la mesure du possible, dans des institutions situées près de leur foyer et de leur lieu de réinsertion", a-t-il indiqué, ajoutant que le juge des mineurs est tenu de s'enquérir de leur situation au moins une fois par mois.

Le diplomate a en outre relevé que le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) effectue, dans le cadre de sa mission de monitoring et de prévention, des visites aux établissements pénitentiaires, aux centres de protection de l'enfance et de réinsertion, aux établissements hospitaliers spécialisés et aux lieux de rétention des étrangers en situation irrégulière.

Par ailleurs, M. Aujjar a présenté, lors d'un débat avec le rapporteur spécial sur la situation des défenseurs des droits de l'Homme Michel Forst, les mesures législatives prises pour promouvoir un climat sûr permettant à la société civile de contribuer à la défense des droits humains.

Il a affirmé partager l'avis du rapporteur selon lequel c'est aux Etats qu'incombe la responsabilité principale de veiller à ce que les défenseurs des droits de l'Homme puissent exercer leurs activités dans un cadre national régi par des textes législatifs et réglementaires adéquats, compte tenu des spécificités régionales et nationales. (MAP) CB---BI AJ.

Violence à l'égard des femmes: Les défis demeurent "énormes"

MAP / .
10.03.2015
09h29

Les défis en matière de lutte contre la violence à l'égard des femmes demeurent "énormes" vu les données statistiques "choquantes" sur ce phénomène

C'est ce qu'a affirmé le Président du Conseil National des Droits de l'Homme, M. Driss El Yazami. "Heureusement, grâce à la Haute sollicitude de SM le Roi, que Dieu l'Assiste, et l'intérêt particulier qu'accorde le Souverain à la promotion de la condition de la femme, à la détermination des associations féminines et à la forte volonté des gouvernements qui se sont succédé depuis le début du siècle en cours, des efforts ont été déployés et se sont renforcés pour briser le silence sur la problématique de la violence faite aux femmes, mieux faire connaître ses différentes manifestations, proposer les services adéquats aux femmes victimes de violence et pour élaborer et mettre en oeuvre des politiques publiques efficaces pour lutter contre ce phénomène et éradiquer ses causes", a indiqué M. El Yazami dans une allocution à l'occasion de la rencontre nationale sous le thème "Culture de non-violence au profit des femmes: vision prospective", organisée, dimanche à Rabat, par l'Union nationale des femmes du Maroc (UNFM).

Toutefois et en dépit de ces différents efforts, a poursuivi M. El Yazami, "les défis restent énormes et les indicateurs statistiques remettent en question l'efficacité et l'efficacité des différentes mesures et initiatives entreprises en la matière. Les différentes manifestations de la discrimination sur la base du genre demeurent sur le plan législatif, institutionnel, et les relations sociales continuent de reproduire les comportements de violence contre les femmes".

Le CNDH, conscient de l'énormité de ces défis et du coût social et économique de la discrimination sur la base du genre de façon générale, et de la violence à l'égard des femmes tout particulièrement, "a veillé à consacrer l'un de ses premiers memoranda au cadre juridique réservé à l'Autorité pour la parité et la lutte contre toutes formes de discrimination, et d'accorder un intérêt particulier au cadre juridique de la lutte contre la violence faite aux femmes, ainsi qu'au cadre juridique des employés domestiques.

S'agissant de l'Autorité pour la parité et la lutte contre toutes formes de discrimination, M. El Yazami a indiqué que le Conseil a émis un mémorandum basé sur les résultats d'une étude scientifique réalisée par ses soins. Cette étude comporte nombre de propositions sur le Statut de l'instance, son assise normative et légale, son mandat, ses missions, ses fonctions, sa composition et son dispositif organisationnel.

Concernant le cadre juridique en matière de lutte contre la violence faite aux femmes, il a relevé que le CNDH a élaboré un mémorandum axé sur les critères régissant l'élaboration de la Loi et la définition précise de la violence et ses différentes formes, et sur une série de mesures relatives aux aspects de protection, de répression ou de réparation des dommages. Ledit texte accorde également une importance

particulière aux mesures à caractère préventif répondant aux préoccupations de la thématique de cette rencontre nationale, vu qu'elles portent sur les volets éducatifs, afin de changer les comportements et les mentalités, ainsi que sur les Médias en vue de lutter contre les stéréotypes.

M. El Yazami s'est également arrêté sur le cadre juridique des employés domestiques, notant à ce propos que le CNDH a émis un avis consultatif sur le projet de loi qui définit les conditions de travail et d'embauche des employés domestiques.

Il a dans ce sens appelé à la ratification de la convention du travail adéquat pour les employés de maison (convention 189 de l'OIT), qui constitue un cadre de référence fixant les garanties juridiques pour la protection des droits de cette catégorie, soulignant la nécessité que l'âge minimum pour l'embauche de domestiques soit fixé à 18 ans, étant donné que la majorité des employés domestiques est formée de jeunes filles issues de milieux pauvres et victimes de déperdition scolaire et des réseaux d'intermédiaires. Toutefois, la mise en oeuvre de ce projet n'est pas pour demain vu "les résistances constatées dernièrement concernant l'adoption de cette loi".

Il a conclu qu'une telle situation nécessite la conjugaison des efforts afin de garantir les conditions essentielles, économiques, sociales et culturelles afin de mettre un terme au phénomène du travail des filles mineures

Le CNDH veut permettre aux organisations inter-gouvernementales de participer à l'observation des élections

HuffPost Maroc

Publication: 10/03/2015 13h41 CET Mis à jour: il y a 26 minutes

POLITIQUE - Le Conseil national des droits de l'homme (CNDH) propose, dans son dernier mémorandum, d'amender la loi 30.11 relative à l'observation des élections afin que les Organisations intergouvernementales (OIG) puissent participer à l'observation des élections.

Jusqu'à présent, la loi 30.11, adoptée en 2011, autorise trois catégories d'organisations à observer les élections: Les institutions nationales habilitées en vertu de la loi à accomplir les missions d'observation électorale. Les associations actives de la société civile reconnues pour leur sérieux dans leur action en matière des droits de l'homme

Les organisations non-gouvernementales étrangères intéressées par le domaine de l'observation des élections.

Les OIG, définies comme étant des organisations créées par plusieurs Etats (à l'instar de l'ONU, la Cour pénale internationale ou le Conseil de l'Europe, et dotées de pouvoirs définis par des traités internationaux) sont quant à elle exclues de l'observation des élections.

A travers cette recommandation, le CNDH espère que "le gouvernement amendera la loi 30.11 pour y inclure cette catégorie, dans l'espoir d'élargir le champ de l'observation des élections", nous explique le secrétaire général du CNDH Mohamed Essabbar.

Le mémorandum incluant cette recommandation a été présenté au chef du gouvernement il y a une semaine, indique le même interlocuteur, qui ajoute que le CNDH n'a pas encore reçu de réponse de la part du cabinet du chef du gouvernement.

Le groupe parlementaire du PJD avait proposé, une première fois en 2011, puis en 2014, d'amender la loi 30.11 afin d'inclure les OIG parmi les organisations habilitées à observer les élections. L'amendement a été refusé à deux reprises par le ministère de l'intérieur, qui, pourtant, a autorisé des observateurs du Conseil de l'Europe à contrôler les élections législatives de 2011.

http://www.huffpostmaghreb.com/2015/03/10/cndh-elections_n_6837990.html